

بيان: المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم/CDT:

- يدعو إلى حوار قطاعي مأسس ومسؤول ومنتج يفضي إلى المعالجة الفعلية لمختلف ملفات الفئات التعليمية بالاستجابة إلى مطالبها لرفع الحيف عنها وإنصافها؛
- يتشبت بمطلب إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية
- يطالب بالتعجيل بإخراج نظام أساسي موحد ومنصف وعادل ومحفز يعزز المكتسبات والحقوق ويستوعب المطالب ويجيب على انتظارات مختلف الفئات التعليمية؛

في اجتماعه المنعقد يوم الجمعة 19 أبريل 2019، تداول المكتب الوطني في مستجدات الوضع التعليمي المتمسك بإصرار الدولة على تمرير المخططات التخريبية للتعليم العمومي من خلال اعتماد آلية التشغيل بالعمدة وضرب المجانية وخصوصة وتسليع التربية، ما عمق حالة الاحتقان والارتباك بالقطاع. وفي هذا الإطار، يشكل مشروع القانون الإطار 51.17 المعروف على البرلمان أحد أدوات التفكيك، وهو جزء من ترسانة القوانين والإجراءات والقرارات الرامية إلى إعادة صياغة نموذج جديد للمدرسة والجامعة العموميتين ونموذج للمدرس، ليتلاءم مع منطلق اقتصاد السوق القائم على التحرير والتسليع والربح تنفيذًا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية وتجسيدا للتوجه النيوليبرالي. كما وقف المكتب الوطني على استخفاف الحكومة ووزارة التربية الوطنية بالمطالب المشروعة والعادلة لمختلف الفئات التعليمية التي تخوض معارك نضالية متواصلة ووجهت بعضها بقمع همجي يدل على زمن الردة الحقوقية وعدم امتلاك قواعد الحوار والعودة إلى زمن اعتقدنا أنه ولى. إن المكتب الوطني بعد تحليله لسمات الوضع التعليمي والاحتقان الاجتماعي يعلن ما يلي:

1. يرفض كل القوانين والقرارات والإجراءات الرامية إلى تدمير التعليم العمومي، والأجهزة على مكتسبات وحقوق الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها، ويؤكد على حاجة المغرب إلى إصلاح شامل ينهض بالمنظومة ويثبت تعليم عمومي مجاني جيد للجميع لتلعب المدرسة والجامعة وظيفتهما العلمية والمعرفية والحضارية كسبيل نحو التقدم والتنمية؛
2. يدعو إلى حوار قطاعي مأسس ومسؤول ومنتج يفضي إلى المعالجة الفعلية لمختلف ملفات الفئات التعليمية بالاستجابة إلى مطالبها لرفع الحيف عنها وإنصافها؛
3. يتشبت بمطلب إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية والنظام الأساسي للوظيفة العمومية، وبالرفض الكلي للتشغيل بالعمدة كآلية لإدخال الهشاشة إلى القطاع وضرب الاستقرار الاجتماعي والمهني والنفسي للشغيلة؛
4. يطالب بالتعجيل بإخراج نظام أساسي موحد ومنصف وعادل ومحفز يعزز المكتسبات والحقوق ويستوعب المطالب ويجيب على انتظارات مختلف الفئات التعليمية؛
5. يندد بالمقاربة القمعية في التعاطي مع الاحتجاجات المشروعة، وبالتضييق على الحق في الإضراب عبر الاقتطاعات غير القانونية، ويرفض كافة الإجراءات اللاتربوية (ضم الأقسام- إسناد الأقسام- حذف التفويج...) التي تستهدف الإجهاد على الحق في الإضراب والاحتجاج والتظاهر، ويحذر من تداعيات ذلك على مستقبل الأجيال والمدرسة العمومية؛
6. يرفض استمرار تغييب النقابات التعليمية من هيكله المجالس الإدارية للأكاديميات، ما يسائل قانونية ومصداقية قراراتها؛
7. يدعو الشغيلة التعليمية إلى تكثيف التعبئة وتصليب التنظيم والانخراط في مختلف المعارك النضالية لمواجهة الهجوم على الحقوق والمكتسبات وفرض الاستجابة لكل المطالب المشروعة والعادلة لمختلف الفئات التعليمية وتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 (إحداث الدرجة الجديدة - التعويض عن العمل بالعالم القروي ،،،،).

الدار البيضاء في: 20 أبريل 2019
المكتب الوطني

